

وسط خلافات حول التخصيصات

مجلس النواب مازال يناقش بنود الموازنة العامة والحكومة تعد ثغراتها متوارثة قديمة



يومية، وقال المستشار الاقتصادي عبد الحسين العنبيكي، لوكالة كردستان للإنشاء (أكانيوز) إن "الثغرات الموجودة ضمن موازنة عام 2011 ليست أمنية وإنما هي تعود إلى هيكل الموازنة العامة للبلاد خلال السنوات السابقة".

وأضاف العنبيكي أن "أبرز تلك الثغرات هو وضع المشاريع التشغيلية بواقع 77% من القيمة الكلية للموازنة العامة فيما يبقى الشق الاستثماري منها يصل إلى 23%".

وتابع أن "الحكومة ركزت خلال موازنة عام 2011 على رفع الشق الاستثماري من 23% إلى 28% بهدف رفع مستوى المشاريع الخدمية والاستثمارية في البلاد".

ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة نحو 12 مليار دولار، فيما يتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق نحو 54.7 مليار دولار.

وأكد البنك المركزي العراقي، سابقاً، أن الحكومة يمكن لها أن تسد العجز الموجود في موازنة عام 2011 من خلال الاقتراض من ودائعها في المصارف الحكومية.

ولفت إلى إن الموازنة واجهت عقبة كبيرة، متمثلة بالالتزامات الكبيرة لدى الحكومة والتي تقسم إلى قسمين (حاكمة وسيادية)، التي تمنع التلاعب بسهولة في الشق التشغيلي للموازنة العامة للبلاد.

ويعد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عاتقها النصف لتمويل نحو 95 بالمئة من موازنته السنوية.

ويصرى عدد من النواب أن تأخر الموازنة أكثر من الوقت الحالي سيربك عملية البناء والإعمار وسيعيق حركة الحكومة والوزارات.

ويتعهد إعداد الموازنات المالية للبلاد وإقرارها تأخيراً من قبل الحكومة ومجلس النواب بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها أبرزها أوجه الصرف والتخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية والرئاسات الثلاث. وأكد البنك المركزي العراقي على أن موازنة عام 2011 سترفع من النمو الاقتصادي إلى 10% ما كان عليه، مبيناً أنها بنيت وفق سياسة البلاد الاقتصادية.

لبعض الجهات لم تكن موجودة في الموازنات السابقة". إلى ذلك عد مستشار حكومي الثغرات الموجودة في موازنة عام 2011 قديمة متوارثة من آلية هيكل موازنات الأعمار السابقة. وكانت الحكومة اقترحت مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2011، بواقع نحو 79.6 مليار دولار، وبحسب توقعات وزارة المالية لبرميل النفط الواحد وبمعدل تصدير قدره 2.25 مليون برميل

مضيفاً أن "وزير المالية الاتحادي لدى حضوره لمناقشة الموازنة مع اللجنة المالية المؤقتة، وعد بكل تلك الإشكالات والثغرات، لذا فالكامل تنتظر التقرير الذي يقدمه العيسوي بعد اجتماعه باللجنة المالية الدائمة لبيان مدى معالجة تلك المسائل".

ولفت إلى أن "موازنة العام الجاري تعد من اكبر موازنات البلاد، وتختلف عن سابقتها في العامين الماضيين لكونها احتوت على أبواب جديدة وصرفيات وتخصيصات

حينها". مبيناً أن "تلك الثغرات ستناقش مجدداً مع الوزير المالية رافع العيسوي واللجنة المالية النيابية الدائمة، ولاسيما المبالغ التي خصصت كمناخ اجتماعية للرئاسات الثلاث) في الوقت الذي تعاني فيه عدة وزارات من قلة التخصيصات". وأشار إلى أن "لجنتنا سنطالب بإيضاح سبب تخصيص مبالغ كبيرة كمناخ اجتماعية والأمية التي سنصرف فيها والأبواب الواجبة الصرف وسط عدم معرفة الكتل النيابية بتلك التفاصيل".

وأضاف فرج لووكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) أن "لجنة التربية والتعليم النيابية ستقدم اعتراضاتها ومقترحاتها على ما تم تخصيصه لقطاع التربية والتعليم ضمن الموازنة الاتحادية للعام 2011، وستطالب بزيادة تلك التخصيصات ونظر الحاجة هذا القطاع لتخصيصات اكبر من أجل تقديم خدمات أفضل". ونوه فرج إلى أن "ميزانية العام الحالي توجد فيها ثغرات عدة توشفت مع اللجنة المالية النيابية المؤقتة التي شكلت في

ونوهت إلى أن "المقترحات المطروحة لن يتم العمل بها إلا بعد انتهاء اجتماعات اللجنة المالية في اليومين المقبلين ودعوة الأعضاء الذين لديهم اعتراضات ومقترحات على مشروع الموازنة، بعدها تكتب اللجنة تقريرها وتقدمه لبيت قراءته أمام المجلس ليقدم النواب المتبعين ملاحظاتهم وإذا لم يكن ثمة ملاحظات تعرض للقراءة الثانية لبيت التصويت عليها".

وأوضحت أنه "تم الاتفاق على إعادة مشروع الموازنة إلى الحكومة ولفترة قليلة بناء على طلب إعادة بعض المقترحات وزيادة بعض التخصيصات التي لا تدخل ضمن صلاحيات مجلس النواب، تتأخذ الموازنة شكلها النهائي". مضيفة أنه "تم الاتفاق مع العيسوي على إعطاء مجلس النواب نحو 15 يوماً لمراجعة مشروع الموازنة وقراءته ومن ثم التصويت عليه".

وكانت الحكومة قد وافقت على مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2011، بحيث تبلغ الموازنة نحو 79.6 مليار دولار، وذلك عند احتساب برميل النفط الواحد بـ 73 دولار أميركياً، وبمعدل تصدير قدره 2.25 مليون برميل يوميا.

ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة نحو 14 مليار دينار (نحو 54.7 مليار دولار). ويتوقع أن يبلغ معدل الإنفاق 64 مليار دينار (نحو 54.7 مليار دولار). ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك من موازنته السنوية.

وتعتبر هذه الموازنة المقترحة اكبر وأضخم موازنة منذ تأسيس الدولة العراقية في حال إقرارها من قبل مجلس النواب خلال الأيام المقبلة.

في غضون ذلك قال عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب برهان محمد فرج إن اللجنة لديها اعتراض على التخصيصات التي حددت لقطاع التربية والتعليم ضمن الموازنة الاتحادية العامة للبلاد للعام الجاري، مبيناً أن اللجنة ستطرح اعتراضها خلال اجتماع لجنة المال والبنائية اليوم مع وزير المالية الاتحادي رافع العيسوي.

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

باشرت اللجنة المالية في مجلس النواب أعمالها بعد انتخاب رئيس ونائب ومقرر لها بعد اجتماع مع وزير المالية الاتحادي لمناقشة موازنة البلاد للعام الجاري بحضور رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي.

وقالت عضو اللجنة المالية نجيبية نجيب النابتة عن ائتلاف الكتل الكردستانية لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن "اللجنة المالية وقبيل اجتماعها بوزير المالية رافع العيسوي انتخبت النائب حيدر العبادي عن التحالف الوطني رئيساً للجنة والنائب احمد فياض عن ائتلاف الكتل الكردستانية نائباً له، فمن كان مقرر اللجنة نائب عن القائمة العراقية".

وأضافت أن "اللجنة ناقشت مع وزير المالية الاقتصادي رافع العيسوي موازنة العام 2011 وتم التطرق إلى الكثير من أبوابها". مضيفة أنه "اتفق مع العيسوي على وضع المقترحات ونتائج للاجتماع وتقديمها على شكل تقرير لرئاسة مجلس النواب".

وكشفت أن المناقشة تناولت التعديلات التي قامت بها الحكومة العراقية في تغيير سعر برميل النفط من 73 دولار أميركياً إلى 76.5 دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن خفض نسبة إنتاج معدل تصدير النفط من مليونين و 500 ألف برميل يوميا إلى مليونين و 250 ألف برميل يوميا".

وأوضحت أنه "تمت مناقشة إضافة 900 مليون دولار للموازنة كمنفعة أولى لشراء عدد من الطائرات الأميركية من طراز F16".

كما نوقش مع العيسوي مسألة الدرجات الوظيفية التي ائتمن على توزيع تلك الدرجات على المحافظات بحسب الكثافة السكانية".

وأشارت إلى أن "رئيس مجلس النواب الشيرازي شدد على ضرورة إيجاد حل لموضوع البطالة التوطينية، واقترح أن تحول صلاحياتها إلى الحكومات المحلية في المحافظات وحكومة إقليم كردستان العراق".

الشهرستاني: العراق سيصدر 4 ملايين برميل نفط يوميا نهاية العام الحالي

أربيل / وكالات
قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إن العراق سيكُون قادراً على تصدير 4 ملايين برميل يوميا من النفط بنهاية العام الحالي.

وينتج العراق حالياً نحو 4.2 مليون برميل يوميا من النفط الذي يشكل أكثر من 90 بالمئة من عائدات البلاد. وأبرم العراق عقوداً نفطية مع شركات طاقة عالمية بداية العام الماضي بعد جولاتي ترخيص، لتطوير عشرة حقول نفطية مكتشفة غير مستغلة، ومن المزمع أن يصل إنتاج البلاد من النفط الخام إلى 12 مليون برميل يوميا في غضون السنوات الخمس المقبلة.

ويشكك مراقبون بقدرة العراق للوصول بالإنتاج إلى الهدف المنشود بسبب التحديات الأمنية، إلى جانب الانقلابات السياسية.

وبحسب وكالة "رويترز" فإن الشهرستاني قال خلال مؤتمر للأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، إن "العراق سيكُون قادراً على تصدير 4 ملايين برميل يوميا من النفط الخام بنهاية العام الحالي".

وأشار إلى أن "عقوداً لبناء أرفصه تحميل جديدة ستساعد على زيادة الطاقة من مستواها الحالي"، مؤكداً أنه "بنهاية 2011 سيمك العراق طاقة تصديرية تبلغ نحو 4 ملايين برميل يوميا".

وكانت وزارة النفط العراقية قد أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ 500 مليار برميل من مجموع الحقول المكتشفة والتي تبلغ 66 حقلاً نفطية، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو 142 مليار برميل. وكانت الاحتياطي النفطية المكتشفة المؤكدة للعراق تبلغ 110 مليار برميل وهي بالفعل ثالث أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية وإيران.

هيئة الاتصالات: شركة فرانس تليكوم تسعى للشراكة مع كورك

بغداد / وكالات
كتفت هيئة الإعلام والاتصالات عن وجود توجه لدى شركة (فرانس تليكوم) في الدخول بشراكة مع شركة (كورك تليكوم) العاملة في العراق.

وقال نائب رئيس مجلس الأمانة في الهيئة الدكتور علي ناصر الخويلدي لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء) أنه تم عقد اجتماع بين عدد من مسؤولي الهيئة وقد من السفارة الفرنسية للتباحث في هذا الشأن حيث شددت الهيئة على الالتزام بمبدأ تشجيع الاستثمارات وتطوير الاتصالات وفتح أفق المنافسة العادلة والشفافة في هذا القطاع.

وأضاف أن المسؤولين في الهيئة أعربوا عن رغبتهم في دعم الاستثمار والمستثمرين في هذا المجال وتذليل الصعوبات والعقبات على أن تكون هذه الشراكة وفق السياقات والضوابط الإدارية والمالية والقانونية لاسيما الذي ورد في هذا الخصوص في عقد الترخيص الممنوح لشركة (كورك).

ويبين الخويلدي أن الوفد الفرنسي الذي ترأسه السفير الفرنسي في العراق بوريس بوالون أكد من جانبه استعداد لإيفاء بهذه الشروط والالتزام بها وتطوير البنى التحتية لشركة كورك من خلال استثمار ما يقارب من 800 مليون دولار في هذا المجال وتوسيع وتطوير دائرة الخطية الخدمية الخاصة بشركة كورك بعد الدخول بالمشاركة معها وتحسين جودة الخدمة من خلال فترة زمنية محددة مع استعدادات ما يقارب 2500 فرصة عمل مباشرة و 1000 أخرى غير مباشرة. واعتبر هذا المشروع من المشاريع الواعدة والذي سيفسح المجال أمام المنافسة بين الشركات بعيدا عن الاحتكار ومن ثم يسعد بالمنفعة والفائدة لخدمة المستهلكين والاقتصاد العراقي.

شركة استثمارية لبنانية تهدد بالانسحاب من الناصرية بسبب معرقات إدارية

عند وضع الحجر الأساس للمشروع وهو الأمر الذي لم يطبق لغاية الآن. وأشار إلى إن الشركة عانت كذلك من مشكلة أخرى وهي عرقلة دخول أنبائها إلى العراق موضحاً أنه طالب هيئة استثمار ذي قرار في 2009/11/17 بدخول الأليات والمعدات ولكن لم تستجب الهيئة، فضلاً عن عرقلة دخول الكوادر الفنية التي تعمل على تلك المعدات.

وتكر إن الشركة خاطبت هيئة الاستثمار بتاريخ 2010/12/6 طالبتها فيها مجدداً بشحن المعدات والأليات بيد إن الهيئة لم تحرك ساكناً ما اضطر الشركة إلى الاتصال بصورة شخصية بالهيئة العليا للاستثمار ونائب المحافظ حسن العيسوي لدخول المعدات وهو الأمر الذي تطلب 30 يوماً لدخولها.

ورأى إن لجوء الشركة إلى الهيئة العليا وديوان المحافظة بخالف ما كانت وعدت به هيئة استثمار ذي قرار من تسهيلات في العمل وفق نظام النافذة الواحدة. وقال: في بداية الأمر تم اطلعنا على قانون الاستثمار رقم 13 والذي ضم تسهيلات كبيرة بيد إن الحقيقة غير

الموارد المائية: تشققات سد الموصل مسيطر عليها وانهاره غير وارد

وأضاف هاشم أن "التشققات الموجودة في الأسس التحتية لسد الموصل، هي تشققات منذ إنشاء السد ولم تعالج في وقتها لعدم وجود أموال كافية لإعادة التأسيس، وهي موجودة عليها من خلال المعالجة المستمرة من قبل الوزارة".

ويملك العراق خمسة سدود كبيرة و 25 سداً وخراناً صغيراً. وأشار هاشم إلى أن "الوزارة تقوم حالياً بحزن 7مليار متر مكعب من الماء في سد الموصل، على الرغم من أن سعته الإجمالية تأخذ 11 مليار متر مكعب لجعل السد في وضع مناسب".

وكانت وزارة الموارد المائية قد كشفت عن أن خسارة العراق من سد الموصل تبلغ نحو نصف مليار دولار سنوياً، وهي ثاني أكبر التجميعية لخران البحيرة في السد بين 8

أكدت وزارة الموارد المائية سيطرتها على التشققات الحاصلة في أسس سد الموصل مستعبدة ما أشيع حول انهياره. وقال مدير عام دائرة المشاريع في الوزارة، علي هاشم، لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن وزارته تسيطر بصورة كاملة على التشققات الحاصلة في الأسس التحتية لسد الموصل، مشيراً إلى أن "الكوادر الهندسية التابعة للوزارة تجعل باستمرار على تاهيل السد".

وتكرت تقارير صحيفة مجلة "هيرس" الألمانية الإثنين الماضي احتمال انهيار الدعائم الخرسانية في الطرف الأيمن من السد بشكل كامل خلال العام الجاري، في حال استمر الإهمال الحكومي في معالجة التشققات.



اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	50 كغم	60,000
طحين صفر اماراتي	50 كغم	55,000
رز عنبر عراقي	50 كغم	65,000
رز اميريكي	50 كغم	23,000
رز هندي	39 كغم	47,000
دهن طعام	15 كغم	20,000
زيت	1 لتر	25,000
سكر	50 كغم	65,000
شاي	1 كغم	5,000
شاي الوزة	1/4 كغم	1,500
شاي فلحاة	1/4 كغم	1,500
شاي عطور	1/4 كغم	1,500
معجون طماطة	1 كغم	2500

اسعار السكاكر (كلوس)		
العملة	السعر بالدينار	الكمية
اسبين	6,000	1 كغم
بن	3,500	1 كغم
ميامي	4,000	1 كغم
غمدان	2,750	1 كغم
دقوف	1,500	1 كغم
نهل	16,000	1 كغم
كلوان	5,750	1 كغم
جيتانز	7,500	1 كغم

اسعار اللحوم		
المادة	الكمية	السعر
العراقية	1 كغم	4,000
دجاج	1 كغم	15,000
لحم	1 كغم	7,500
سمك	1 كغم	3,000
لحم هندي	1 كغم	4,500
لحم هندي مراد	1 كغم	2,500
دجاج برازيلي	1 كغم	3,500
دجاج برازيلي مراد	1 كغم	2,250
افخاز امريكي	1 كغم	4,000
دجاج كفيل	1 كغم	2,500
سمك	1 كغم	2,500



جدول باسعار الفواكه والخضراوات			
المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	1500	خيار	1000
برتقال مستورد	1500	طماطة	1000
ليمون عراقي	5000	فلفل	1250
ليمون مستورد	1000	بانجان	1000
رمان	1000	شجر	750
لالكي	1250	بصل بانواعه	750
نفاخ	1500	بطاطا	750
موز	1500	ياميا	3000
نارنج	1250		

أسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	1 طن	160,000
السمنت المقاوم	1 طن	175,000
السمنت الابيض	1 طن	205,000
الرمل	3م 15	400,000
الحصى	3م 15	350,000
الطابوق	4000 طابوقة	800,000
شيش 1/2 انج	1 طن	700,000
كاشي عراقي	قطعة واحدة	1,000

بغداد / وكالات